مجلة العلوم العربية والإنسانية |E-ISSN : 1658-9602|
جامعة القصيم، المجلد الالكتروني (2)، العدد (1)، ص 97-140، (محرم 14445 هـ/ يوليو 2023) المجلد العام (17)

توجيه ابن جني لموهم لفظ سيبويه

نورة بنت محمد بن عبد الله الصقيهي
طالبة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم
أ.د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم
fsliem@qu.edu.sa
أستاذ النحو والصرف، قسم اللغة العربية وآدابها،
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم

(قدم للنشر في 1444/11/1هـ وتم مراجعته في 1444/11/29هـ ،وقبل للنشر في 1444/12/3هـ ونشر في 1445/1/10هـ)

ملخّص البحث:

كانت لابن جني جهودٌ في تفسير كلام سيبويه وشرحه، وإن لم يفرد لذلك كتابًا، أو يخصص له مصنَّفًا، بل إن تلكم الشروحات والتفسيرات متفرقة في كتبه الجليلة، وفي هذا دليل على كبيرعنايته بكتاب سيبويه، وإدراكه لمكانته، ومن الواضح أن من غايات ابن جني في تفسيره لكلام سيبويه دفع ما قد يُتوهم من فهم خاطئ لكلامه، أو حمل لمذهبه على غير الوجه المراد، وهذا ما سعى البحث لإثباته من خلال دراسة مسائل نحوية وصرفية شرح فيها ابن جني مراد سيبويه ومذهبه، وأبطل كل مذهب آخر يمكن أن يحمل عليه كلامه.

الكلمات المفتاحية: سيبويه، ابن جني، شرح الكتاب، قول سيبويه.

The Interpretation of Ibn Jeni towards the Misunderstanding of Sibawayh Utterances

Noura Mohammad Alsogaihi
Master's student in Linguistic Studies, Department of Arabic Language and its Arts, College of Arabic Language & Social Studies, Qassim University, Saudi Arabia

Dr. Farid AbdulAziz Alzamel Alsulayyim
Professor of Syntax & Morphology, Department of Arabic Language and its Arts, College of Arabic Language & Social Studies, Qassim University, Saudi Arabia

Reveived 21 May 2023; **Revised** 18 June 2023; **Accepted in revised form** 22 June 2023; **Online Published:** 28 July 2023

Abstract: Abn Jeni had efforts to explain and interpret Sibawayh book (Alketab), although he did not specify a book for that, but they were scattered throughout his books. Those interpretations and explanations were a clear evidence of his realization of Sibawayh decent position and importance of his book. Abn Jeni aimed to repel the wrong understanding of Sibawayh words or carrying his opinion in a way other than what was intended and this what the research tried to prove by studying morphological and syntactical issues in which Abn Jeni explained Sibawayh purpose and his opinion and invalidated every other opinion that could be carried by his words.

.

Keywords: Sibawayh, Abn Jeni, explaining, Sibawayh opinion

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد كان كتاب سيبويه مصدر النحويين بعده، يتعلمون منه، ويناقشونه، ويختلفون حول عبارته، وربما تباينت آراؤهم في فهم كلامه، وربما رد متأخرهم على متقدمهم في تحرير مذهبه، ولذلك أسباب متعددة، ولعل من أهمها الاضطراب في التعبير عن المفهوم المعين بمصطلح محدد، فربما أوهمت العبارة فاختلف الحكم والنسبة.

وقد بذل النحويون الأوائل في هذا الباب جهدهم، وتبعهم الدارسون المعاصرون، فجعلوا تحرير رأي سيبويه مجالاً لأبحاثهم، ومما وقفنا عليه من ذلك:

1-المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه. د. رشيد بن حويل الحربي. دار المجتمع للنشر.

2- اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه وأثره في الدرس النحوي والتصريفي. د. عبد العزيز بن إبراهيم الدباسي. عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط: 1 1438هـ.

3- ما فهم على غير وجهه في أبواب النواسخ من كتاب سيبويه. د. عبد العزيز بن أحمد البجادي. بحث منشور في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة المنيا. المجلد 83، العدد 1، 2016م.

4- نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة تحقيق وتقويم. مازن عبد الرسول الزيدي. رسالة دكتوراه في الجامعة المستنصرية في بغداد. 1427-2006م.

ولا بد أن ثمة ما لم نقف عليه.

وهذه الأبحاث على اختلافها مادة، وتحديدًا، تتغيا مقصدًا واحدًا، هو تحرير رأي سيبويه.

وقد استوقفنا في بحث نعمل عليه، عنوانه: (ما فسره ابن جني من كلام سيبويه) مواضع صحح فيها ابن جني وهمًا حول فهم مذهبه، فتتبعنا هذه المواضع، وأفردناها في هذا البحث، وباستعمال المنهج الوصفي المقارن درسناها على هيئة مسائل نحوية وصرفية، بدءًا بجمع النصوص التي فسَّر بها ابن جني كلام سيبويه، والتقديم لها، والإشارة إلى موضع النص في طبعة الكتاب التي بتحقيق عبدالسلام هارون، مع الإشارة إلى أقوال العلماء في تلك المسألة خاصَّة شراح الكتاب، إن كان ثَمَّة ما يفيد ويضيف إلى المسألة، وهذا كله لتحقيق غايتين مهمتين، أولاهما: تتعلق برأي سيبويه، ومحاولة فهمه وتحريره، والأخرى تتعلق بفهم ابن جني، ومقارنته بغيره.

وقد انتظم البحث في مقدمة، ومبحثين وخاتمة، اختص المبحث الأول بالمسائل النحوية، والآخر بالمسائل الصرفية، وتضمنت الخاتمة أهم النتائج.

ونسأل الله التوفيق والإعانة.

الباحثان

المبحث الأول: المسائل النحوية:

١ .تنوين عرفات:

ذكر النحويون للتنوين الذي هو علامة الأسماء أربعة أنواع: تنوين التمكين، وهو الدال على خفة الاسم وتمكنه في الاسمية، كالتنوين الداخل على زيد، وتنوين التنكير، وهو ما يلحق بعض المبنيات دالًّا على التنكير، كاللاحق إيهٍ من مريد استزادة غير محددة، وتنوين التعويض، وهو اللاحق لأواخر الأسماء عوضًا عن حرف أو مضاف إليه محذوف، كاللاحق غواشٍ وإذٍ، وتنوين المقابلة، وهو التنوين اللاحق لما جمع بالألف والتاء المزيدتين جعلوه مقابل النون في مسلمين[1].

وقد يسمى بما جمع بالألف والتاء المزيدتين، ومن ذلك: عرفات وأذرعات، وهي بقاع من الأرض معروفة، وفي كتاب الله عز وجل: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[2] بالتنوين، وبه قرأ القراء السبعة[3]، وقال سيبويه: «إن عرفاتٍ منصرفة»[4]، وقد اجتمع فيها التعريف والتأنيث، ويفسر ابن جني قول سيبويه السابق بـ: «أن سيبويه إنما أراد بقوله: «إن عرفات مصروفة» أن فيها تنوينًا كما أن في رجلٍ وفرسٍ تنوينًا، ألا ترى أن في عرفات من التعريف والتأنيث ما يمنع الصرف»[5]، وقال: «ويدلُّك على صحة ذلك أنه قد اجتمع في مسلمات معرفةً التأنيث والتعريف كما اجتمع في طلحة وحمزة التعريف والتأنيث، فإذا كان ذلك كذلك فالتنوين في مسلماتٍ معرفة ليس

---

(1) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 15/1، وشرح كتاب الحدود: 283

(2) سورة البقرة: 198

(3) انظر: السبعة: 180

(4) الكتاب: 233/3

(5) سر صناعة الإعراب: 496

علامة للصرف بمنزلة تنوين رجل وفرس، وإنما هو بمنزلة نون مسلمين، فكما أن تلك النون ليست علمًا للصرف، فكذلك تنوين مسلمات ليس علمًا للصرف»[1].

وفي هذا العلم المجموع بالألف والتاء المزيدتين وجه آخر ذكره ابن جني بعد أن فسَّر قول سيبويه في عرفات، فقال: «واعلم أن من العرب من يشبه التاء في مسلماتٍ معرفة بتاء التأنيث في طلحة وحمزة، ويشبه الألف التي قبلها بالفتحة التي قبل تاء التأنيث، فيمنعها حينئذ من الصرف، فيقول: هذه مسلماتُ مقبلة، كما تقول: هذه سعدةُ مقبلة، وعلى هذا بيت امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُهـــا مِـــنْ أَذْرِعـــاتَ وأَهْلُهـــا يَثْـــرِبَ أَدْنـــى دارهـــا نَظَـــرٌ عـــالي

وقد أنشدوه: من أذرعاتٍ. وقال الأعشى:

تَخَيَّرَهـــا أَخُـــو عانـــاتَ شَـــهْرًا وَرَجّـــى بِرَّهـــا عامًـــا فَعامـــا

وعلى هذا ما حكاه سيبويه من قولهم: «هذه قُرَيْشياتُ[2] غير مصروفة»[3].

وفي هذه الأعلام وجه آخر وهو أن يجري عليها إعراب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بلا تنوين، وقيل إن بيت امرئ القيس روي بالأوجه الثلاثة، والأفصح التنوين وبه نزل القرآن الكريم[4].

ونقل الرضي عن الرَّبَعي والزمخشري أنهما يعُدّان التنوين في نحو مسلمات علمًا للصرف، وقال الزمخشري بأن التأنيث إما أن يكون بالتاء التي في لفظها أو بتاء

---

(1) سر صناعة الإعراب: 496

(2) الكتاب: 234/3

(3) سر صناعة الإعراب: 496-497

(4) انظر: المقاصد الشافية: 209/1-210، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 69/1، وشرح المفصل: 46/1

مقدَّرة، فأما التاء التي في لفظها فهي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث، ولا يصحُّ تقدير التاء فيها؛ لأن تاء الجمع المختصة بالمؤنث -كتاء التأنيث- مانعةٌ من تقديرها كما مَنعت تاءُ بنت التي هي بدل من واو من تقدير تاء للتأنيث فيها[1].

وردَّ الرضي رأي الزمخشري بأن الضمير لا يعود إلى عرفات إلا مؤنثًا، وكما سمع سيبويه عن العرب: «هذه عرفات مباركًا فيها»[2] ولم يقولوا مباركًا فيه[3].

وابن جني في هذه المسألة لم يحمل كلام سيبويه في عرفات وأشباهها بأنها مصروفة على ظاهره، بل فسَّره بأن سيبويه قصد بالصرف التنوين، وهو تنوين المقابلة، وإلى ذلك ذهب الفارسي وابن خروف في شرحيهما للكتاب[4].

٢ .[a]الحمل على المعنى في تقدير عامل المفعول به المحذوف:

لحذف ناصب المفعول به ثلاث حالات[5]:

أولها: أن يكون حذفه ممتنعًا، وإظهاره واجبًا، وذلك إذا لم يكن في الكلام قرينة تدل على العامل المحذوف.

ثانيها: أن يكون حذفه واجبًا، وممتنعًا إظهاره، منها ما هو قياس، كما في باب التحذير، والإغراء، والنداء، ومنها ما ليس بقياس، وحذفه إما لكونه مثلًا، نحو

---

(1) انظر: الكشاف: 121، وشرح الكافية: 32/1

(2) الكتاب: 233/3

(3) انظر: شرح الكافية: 32/1

(4) انظر: التعليقة: 83/3، وتنقيح الألباب: 322

(5) انظر: المقاصد الشافية: 162/3-166، وشرح المفصل: 125/1-126 و27/2-28، وقد عد الشاطبي البيتين الواردين وغيرهما مما لا يجوز إظهار الفعل فيها وساواها في ذلك بالأمثال التي وردت عن العرب في هذا الباب.

قولهم: كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرٍّ[1]، أي ائت كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمة حرٍّ، وقولهم: هذا ولا زَعَماتِك، أي هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك، أو لجريانه مجرى المثل لكثرة استعماله، نحو قول الله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[2].

ثالثها: أن يكون حذفه جائزًا، فإن ذكر العامل فللتأكيد والبيان، وإن حذف فللاستغناء عنه، وذلك إذا وجدت قرينة لفظية أو حالية تدل على العامل المحذوف، وهذا كثير في كلام العرب، نحو من قال: زيدًا في جواب من رأيت؟ ومنه: انتهِ أمرًا قاصدًا، أي: وأْتِ[3]، ومنه قول القطامي:

---

(1) ومن العرب من يقول كلُّ شيء ولا شتيمة حرٌّ بالرفع، على أنه مبتدأ حذف خبره، والتقدير: كلُّ شيء أَمَمٌ ولا شتيمةَ حرٌّ، للاستزادة انظر: الكتاب: 281/1، والتذييل والتكميل: 53/7

(2) سورة النساء: 171 وفي تقدير الفعل الناصب خلاف، ذهب الخليل وسيبويه إلى أن عامل المنصوب دل عليه الفعل الأول، فإذا أمره بترك شيء فقد أمره بإتيان ضدِّه، والتقدير: انتهوا وأتوا خيرًا لكم، وذهب الكسائي إلى أن المقدَّر (كان)، وأن "خيرًا لكم" خبر لها، والتقدير: انتهوا يكن ذلك خيرًا لكم، وذهب الفراء إلى أن (خيرًا) منصوب باتصاله بالأمر، أو على أنه صفة لمصدر محذوف، أي: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم. للاستزادة انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 180/2-181، والتذييل والتكميل: 47/7-48

(3) وقد ساوى الزمخشري بين انتهِ أمرًا قاصدًا وانتهِ خيرًا لك في وجوب إضمار الفعل، وقد نص سيبويه على عدم وجوبه في الأول، وعلل أبو حيان جواز الإضمار فيه بأنه لم يكثر كثرة الثاني فيجري مجرى المثل. للاستزادة انظر: الكتاب: 284/1، والمفصل:70، وهمع الهوامع: 19/3-20

فَكَـــــرَّتْ تَبْتَغِيـــــهِ فَوافَقَتْـــــهُ علـــى دَمِـــهِ ومَصْـــرَعِهِ السِّـــباعا[1]

وقول ابن قيس الرقيَّات:

لَـــنْ تَراهـــا وَلَـــوْ تَأَمَّلْـــتَ إِلاَّ وَلَهـــا فِـــي مَفـــارِقِ الـــرَّأْسِ طِيبـــا[2]

وقال سيبويه فيهما: «وإنما نصب هذا لأنه حين قال وافقتْه وقال: لن تراها، فقد عُلم أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة، وأنهما اشتملا على ما بعدهما في المعنى»[3].

وقال ابن جني في بيت ابن قيس الرقيات، معلِّقًا على ما قاله سيبويه فيه: «ولعمري إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها. ففي ذلك شيئان:

أحدهما: أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها فليس لها طريق إلى الطيب في مفارقها، اللهم إلا أن تكون حاسرة غير مقنعة، وهذه بِذْلة وتطرُّح لا توصف به الخفرات ولا المعشَّقات... وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقها وجب أن يكون الفعل المقدَّر لنصب الطيب مما يَصْحب الرؤية لا الرؤية نفسها؛ فكأنه قال: لن تراها إلا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيبًا؛ غير

---

(1) من الوافر، وهو في ديوانه: 41 وفيه:

فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِها إِلَيْهِ فَأَلْفَتْ عِنْدَ مَرْبَضِهِ السِّباعا

وفي الكتاب: 284/1، وفي الأصول: 474/3، وفي المقاصد الشافية: 165/3، وفي التذييل والتكميل: 45/7

(2) من الخفيف، وهو في ديوانه: 176، وفي الكتاب: 285/1، وفي المقتضب: 284/3، وفي مغني اللبيب: 672/2

(3) الكتاب: 285/1

أن سيبويه حمله على الرؤية. وينبغي أن يكون أراد: ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه.

والآخر: أن هذه الواو في قوله: ولها كذا هي واو الحال وصارفة للكلام إلى معنى الابتداء؛ فقد وجب أن يكون تقديره: لن تراها إلا وأنت تعلم أو تتحقق أو تشم، فتأتي بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدر خبرًا عنه»[1].

فذهب ابن جني إلى جعل العامل المحذوف الناصب لطيبًا رأى القلبية لا البَصَرية أو ما في معناها، مع أن القرينة اللفظية الدالة عليه (تراها) بَصَرية؛ لأن الرأس الحاسر ليس من أوصاف المعشوقات التي يتغزَّل بها الشاعر العربي، بل إن الحشمة وتغطية الرأس من صفاتهن.

وإلى جَعْل (ترى) المضمرة بمعنى (تعلم) ذهب أبو حيان[2]، وردّه ابن هشام بأن أحوال النساء في الاحتشام وتغطية الرأس مختلفة، وذهب إلى أن العامل المقدر الناصب لـ(طيبًا) هو (ترى) البصرية والذي دل عليه (تراها) في أول البيت، واشترط لحذف العامل مطابقته للدليل اللفظي[3]، وإلى تقدير فعل الرؤية البَصَرية ذهب السيرافي[4].

٣. تسمية واو الحال بـ(واو الابتداء) في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾:

تختار العرب مطابقة الألفاظ ما لم تفسد المعاني، وذلك مقدَّم عندهم، وتستحسن الأساليب إذا روعيت فيها الألفاظ، فإذا عُطف على جملة مصدرة بفعل

---

(1) الخصائص: 2/429-430

(2) انظر: التذييل والتكميل: 7/45

(3) انظر: مغني اللبيب: 2/671-672

(4) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/182-183

حسُن أن تكون الجملة المعطوفة فعلية، فيقال: رأيت عبدالله وزيدًا مررت به، بتقدير فعل ينصب زيدًا، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده[1].

وقد تُرجح أوجه من الكلام مراعاة للمشاكلة، وإن سقطت بعض الشروط، من ذلك عطف جملة على جملة بـ(حتى) في باب الاشتغال، ومن شروط العطف بـ(حتى) أن يكون المعطوف إما بعضًا من جمع قبلها، أو جزءًا من كلٍّ، أو كجزءٍ، وذلك لا يتأتى في الجمل، فجاز العطف بها للمشاكلة فيقال: ضربت القوم حتى زيدًا ضربته[2].

ومن مراعاة تطابق الألفاظ، قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرُ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[3] بالرفع وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمروٍ، وروح، وابن عامر، ورويس[4]، وفيها شاهد على مراعاة لفظ الآية التي قبلها والتي صُدِّرت باسم، وهي قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾، وأما قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ﴾[5] فنصبت فيها (كلَّ)؛ لأن الآية التي قبلها: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ مصدَّرةٌ بفعل[6].

وأما في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[7]، فيرجَّح الرفع، مع أن الجملة قبل الواو مصدَّرة بفعل، وهي قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾؛ لأن هذه الواو

---

(1) انظر: السابق: 384/1

(2) انظر: شرح التسهيل: 142/2، ومغني اللبيب: 135/1-136

(3) سورة يس: 39

(4) انظر: السبعة: 540، والتذكرة في القراءات الثمان: 512/2، وإتحاف فضلاء البشر: 400/2

(5) سورة الإسراء: 13

(6) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 385/1

(7) سورة آل عمران: 154

ليست بعاطفة وإنما هي واو الحال، وأسماها سيبويه: «واو الابتداء»[1]، وفسر ابن جني إطلاق سيبويه (واو الابتداء) على واو الحال بقوله: «يعني هذه الواو إذ كان ما بعدها سبيله أن يكون جملة من مبتدأ وخبر»[2]، أي أن سيبويه أسماها واو الابتداء؛ ليبين أن ما بعدها جملة الحال المصدَّرة بمبتدأ، وليست الواو العاطفة، ولم يحمل تسمية سيبويه (واو الابتداء) على ظاهرها.

وقال بعضهم: إن لهذه الواو ثلاثة أوجه: أولها: أنها واو الحال، وما بعدها جملة في محل نصب حال، وثانيها: أنها واو الابتداء، والثالث: أنها بمعنى إذ، ذكره أبو البقاء وسبقه إلى ذلك مكي[3]، وضعَّف الوجه الأخير أبو البقاء، وقال ابن هشام: إن الثلاثة بمعنى واحد، إلا إن قصد بالابتداء الاستئناف، وأما تقديرها بـ(إذ) فلم يُرِدْ سيبويه أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، وإنما هي تشابه (إذ) في أنها قيد للفعل السابق[4]، وقال ابن جني في واو الحال الواردة في الآية: «ولهذا شبهها سيبويه بـ(إذ) قال أبو علي: إنما فعل ذلك من حيث كانت (إذ) منتصبة الموضع بما قبلها أو بعدها كما أن الواو منتصبة الموضع في الحال، ولأن ما بعد إذ لا يكون إلا جملة، كما أن ما بعد واو الحال لا يكون إلا جملة»[5].

ويجوز أن تكون الواو عاطفة ويرفع الاسم بعدها، إلا أن الأجود أن تكون واو الحال؛ لأن في جعلها عاطفة تركًا للمطابقة اللفظية، وقد يجوز النصب بجعلها واو

---

(1) الكتاب: 90/1

(2) سر صناعة الإعراب: 645

(3) انظر: مشكل إعراب القرآن: 177، والتبيان في إعراب القرآن: 303/1

(4) انظر: مغني اللبيب: 398/1

(5) سر صناعة الإعراب: 645

العطف، وأن تكون من باب الاشتغال، بإضمار: وتهمُّ طائفة أنفسهم قد أهمتهم أنفسهم، إلا أنه لم يسمع النصب في قراءة[1].

٤ .فَجارِ معدولة عن فَجْرة علمًا:

صيغة فَعالِ صيغة خاصة بالمؤنث المعرفة المعدول، وقد وردت عن العرب على أربعة أضرب:

1.أن تكون اسمًا لفعل الأمر، وهو مبني على الكسر؛ لوقوعه موقع فعل الأمر، وقال بعضهم: إنه بني لتضمنه معنى لام الأمر، فنزالِ بمعنى انزل، وأصل انزل لِتنزلْ، فبني لمشابهته الحروف لتضمنه معنى لام الأمر، وهو مؤنث بدليل قول زهير:

وَلَـنِعْمَ حَشْـوُ الـدِّرْعِ أَنْـتَ إِذا دُعِيَـــتْ نَـــزالِ وَلُـــجَّ في

وقد جعل سيبويه هذا البناء المعدول قياسًا في الأفعال الثلاثية المجردة المتصرفة التامة؛ لكثرة وروده عن العرب، ومن النحويين من يقف فيه عند المسموع كالمبرد[3]، وذهب سيبويه إلى أنها أبنية معدولة عن الفعل، وذهب المبرد إلى أنها معدولة عن المصدر المؤنث المعرفة[4].

2.أن تكون صفةً غالبة، نحو يا خباثِ، وأصلها (فاعلة)، وعدل عنه لإفادة المبالغة، ولم تستعمل إلا في النداء؛ لأن المنادى يصير معرفة بالقصد، فاجتمع فيه

---

(1) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 388/1، والدر المصون: 447/3

(2) من الكامل، وهو في ديوانه: 54، وفي الكتاب: 271/3، وفي المقتضب: 370/3، وفي خزانة الأدب: 318/6

(3) انظر: ارتشاف الضرب: 2290

(4) انظر: الكتاب: 272/3، والمقتضب: 368/3

التعريف بالنداء، والتأنيث، والعدل؛ فأشبه نزالِ وبني بناءه، وقد يستعمل في غير النداء في الضرورة، قال الحطيئة:

أُطَـوِّفُ مـا أُطَـوِّفُ ثُـمَّ آوِي إِلى بَيْـتٍ قَعِيدَتُـهُ لَكَـاعِ[1]

ومنها ما أصلها الصفة، لكنها خرجت مخرج الأعلام، وجرت مجراها كحذامِ وقطامِ، فكانت معارف، ومن هذا النوع حلاقِ وجباذِ للمنيَّة، وتستعمل في النداء وغيره[2].

3.أن تكون معدولة عن (فاعلة) علمًا لمؤنث كحذامِ، وقطامِ، وهذا الضرب يختلف عما قبله في أن الوصفية في خباثِ وأمثالها مرادة، وأما هذا الضرب فهو علم معدول عن علم، وبناؤه على الكسر محمول على نزالِ؛ إذ اجتمع في هذا النوع ما اجتمع في اسم الفعل الذي على صيغة (فعالِ) من التعريف، والتأنيث، والعدل، وهذا مذهب سيبويه، وأما المبرد فيرى أن بناءه لاجتماع ثلاث علل فيه، فحاذمة قبل العدل ممنوعة من الصرف، فلما عدل عنها ثُقُلت، ولم يكن بعد منع الصرف إلا البناء، وإلى هذا ذهب ابن كيسان، ورُدَّ هذا القول بأن من الأسماء ما قد يجتمع فيها ثلاث علل، ومع ذلك لم تُبنَ، كحمراء لو سمي به.

وبناء هذه الأعلام أحد المذهبين، وهو مذهب أهل الحجاز، أما تميم فيعربونها إعراب ما لا ينصرف، إلا ما كان آخره راء فأكثرهم يتبع فيه أهل الحجاز،

---

(1) من الوافر، وهو في ديوانه: 128، وفي شرح التسهيل: 420/3، وفي المقاصد الشافية: 357/5، وفي خزانة الأدب: 404/2

(2) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 40/4، وشرح المفصل: 59/4

ويبنيه على الكسر، وبعض تميم يجريه مجرى ما لا ينصرف على كل حال، ولم يفرِّق[1].

4.أن يكون اسمًا لمصدر علمًا عليه، ويبنى على الكسر حملًا على نزالِ، لا كما قال المبرد من اجتماع ثلاث علل فيه، ومن هذا النوع فجارِ[2]، قال النابغة:

إِنَّـــا اقْتَسَـــمْنا خُطَّتَيْنـــا بَيْنَنـــا

فَحَمَلْـتُ بَـرَّةَ وَاحْتَمَلْـتَ فَجـارِ[3]

وقال سيبويه فيه: «ففجارِ معدول عن الفجرة»[4]، وفسره ابن جني بقوله: «وقول سيبويه: إنها معدولة عن الفَجْرة تفسير على طريق المعنى، لا على طريق اللفظ. وذلك أنه أراد أن يعرِّف أنه معدول عن فَجْرة علمًا، ولم تستعمل تلك علمًا فيريك ذلك، فعدل عن لفظ العلمية المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد»[5]، أي أنه «لما أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثَّل ذلك بما تعرَّف باللام؛ لأنه لفظ معتاد، وترك لفظ فَجْرة؛ لأنه لا يُعتاد ذلك علمًا، وإنما يعتاد نكرة وجنسًا نحو فجرت فجرة كقولك: تجرت تجرة»[6] واستدل على ما ذهب إليه من أن فجارِ علم معدول عن

---

(1) انظر: شرح المفصل: 4/53-65

(2) انظر: السابق: 4/53

(3) من الكامل، وهو في ديوانه: 55، وفي الكتاب: 3/274، وفي أمالي ابن الشجري: 2/357، وفي خزانة الأدب: 6/327

(4) الكتاب: 3/274

(5) الخصائص: 2/199

(6) الخصائص: 3/261

علم كحذامِ وبابه بمجيء برَّة وهي علم معها في بيت النابغة[1]، واعتياد تعريف الفجرة باللام لا يعني أنه استُعمل معرَّفًا بالألف واللام، وإنما اعتيد في مثل هذه الألفاظ أنها -كما قال ابن جني- تستعمل نكرة وجنسًا فساغ تعريفها بالألف واللام، فلم يحمل كلام سيبويه على ظاهره هنا، وأثبت أن سيبويه لم يرد إلا أنها معدولة عن فَجْرة العلم بغير ألف ولام.

وقد نص سيبويه على ذلك فقال: «وكذلك عُدلت عليه مَسَاسِ. والعرب تقول: أنتَ لا مَسَاسِ، ومعناه لا تمسُّني ولا أمسُّك. ودعني كَفَافِ، فهذا معدول عن مؤنث وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عُدل عنه بدادِ وأخواتُها»[2]، كما أن هناك جموعًا لم يستعمل لها مفرد، كملامح، ومشابه، وليال.

وذهب جماعة من النحويين إلى أن فجارِ معدول عن (الفجرة) المصدر، وحُمل قول سيبويه على ظاهره[3]، ويعدُّ هذا العدل عدلًا تقديريًّا لا تحقيقيًّا كما وصفه ناظر الجيش[4]، وقال السيرافي: إنه معدول عن صفة غالبة؛ لأنه جعله في البيت نقيض برَّة، فكأنه قال: حملتُ الخصلة البرَّة وحملتَ الخصلة الفاجرة، كما يقال: الخصلة الحسنة والخصلة القبيحة[5].

٥. جواز الرفع بعد القول على الحكاية للمنصوب بعد القول الملحق بالظن في العمل:

---

(1) انظر: الخصائص: 261/3، والمقاصد الشافية: 390/1

(2) الكتاب: 275/3

(3) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 40/4-41

(4) انظر: تمهيد القواعد: 4071/8

(5) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 41/4

يطلق القول على النطق اللساني، وعلى ما هو موضوع من مفرد وغيره، ولا يطلق على المهمل، ويطلق على حديث النفس، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾[1]، ويطلق على الرأي والاعتقاد، فيقال: فلان يقول بقول الشافعي، ويراد به الرأي والاعتقاد؛ لأنه يحكي قوله[2].

وتُحكى الجمل بالقول وفروعه من فعل ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، واسم فاعل، واسم مفعول، واسم مصدرٍ، وهذه الجمل هي في موضع المفعول به، فما وقع موقعها مفردًا وكان في معناها -كالخطبة والشعر- نُصب به، وأما الذي لا يكون اسمًا للجملة ففي نصبه بالقول خلاف، أجازه الزجاجي، والزمخشري، وابن خروف، وابن مالك، وجعلوا من ذلك قول الله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ ٦٠﴾[3]، وقال ابن عصفور إنه يحكى، ولا يجوز فيه غير الحكاية؛ ويرى أن هذه المفردات مقتطعة من جمل؛ لأن المتكلم لا يتكلم بالمفردات من غير أن يلفظ بها في جملة، وإذا ثبت ذلك عوملت معاملة الجمل، كقول امرئ القيس:

إِذا ذُقْتُ فاها قُلْتُ: طَعْمُ مُدامةٍ
مُعَتَّقةٍ مِمَّا تَجِيءُ بِهِ التُّجْرُ[4]

---

(1) سورة المجادلة: 8

(2) انظر: التذييل والتكميل: 130/6

(3) سورة الأنبياء: 60، فلو كان الفعل مبنيًّا للفاعل لقيل: يقول له الناسُ إبراهيمَ

(4) من الطويل، وهو في ديوانه: 110 (يجيءُ)، وفي التذييل والتكميل: 133/6، وفي شرح جمل الزجاجي: 51/3، وفي تمهيد القواعد: 1544/3

وفيها روايتان، الرفع والنصب، والنصب على تقدير: ذُقت طعمَ مدامة، ويحمل ما في الآية على تقدير: يقال له يا إبراهيم، أو أنت إبراهيم[1].

ويجوز أن يعامل القول معاملة الظن، إذا تلاه جملة اسمية من مبتدأ وخبر، فينصبهما مفعولين كما تعمل ظنَّ، وذلك بشروط أربعة:

الأول: أن يكون فعل القول مضارعًا، وشبهها سيبويه بإعمال ما الحجازية عمل ليس فقال: «ولم تُجعل (قلتُ) كظننتُ لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيًّا، فلم تُدخل في باب ظننت بأكثر من هذا، كما أن (ما) لم تقوَ قوة ليس، ولم تقع في كل مواضعها؛ لأن أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ»[2].

الثاني: أن يكون مسندًا إلى المخاطب، ولا يجوز إعماله عمل ظنَّ إذا كان مسندًا إلى ضمير متكلم أو غائب؛ لأنه لم يكثر أن يُسأل المخاطب عن ظن غيره، أو أن يَستفهم عن ظنِّ نفسه.

الثالث: أن يلي مستفهَمًا به.

الرابع: ألا يفصل بين فعل القول وأداة الاستفهام بفاصل إلا أن يكون ظرفًا، أو مجرورًا، أو أحد مفعولي القول، وقال بعضهم يجوز الفصل بينهما بما هو معمول لفعل القول، فإن فصلت بينهما حالٌ معمولةٌ للفعل جاز إعماله عمل الظن، وإن فُصل بأجنبي كقولهم: أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ لم يُجز إعماله عمل الظن، وتجب فيه الحكاية على مذهب سيبويه والأخفش، وأما الكوفيون وسائر البصريين فلم يعتدوا بالضمير فاصلًا[3].

---

(1) انظر: شرح جمل الزجاجي: 3/50-51، والتذييل والتكميل: 6/130-134

(2) الكتاب: 1/ 122-123

(3) انظر: شرح جمل الزجاجي: 3/51، والتذييل والتكميل: 6/135-139، والمقاصد الشافية: =

وأما إعمال القول عمل الظن مطلقًا فهذه لغة سُلَيم، وحكى هذه اللغة أبو الخطاب، قال سيبويه: «وزعم أبو الخطاب -وسألته عنه غير مرةٍ- أن ناسًا من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سُلَيم، يجعلون باب قُلتُ أجمع مثل ظننت»[1]، وعلى لغة سُليم يروى بيت امرئ القيس:

إِذا مــا جَـرى شَـأْوَيْنِ، وابْتَـلَّ عِطْفُـهُ

تَقُــولُ هَزِيــزَ الــرِّيحِ مَــرَّتْ بِأَثْــأَبِ[2]

وإعمال القول عمل الظنِّ إذا توفرت فيه هذه الشروط الأربعة جائز، قال سيبويه: «وإن شئت رفعتَ بما نصبت به»[3]، وفسَّره ابن جني بقوله: «وهذا الموضع هو الذي تعلق فيه أبو عثمان بظاهر لفظ الكتاب فقال في قوله: وإن شئت رفعتَ بما نصبت به. هذا غلط، وذلك أنك إذا رفعت فبالابتداء، وإذا نصبت فبنفس الفعل، وهما مختلفان. وهذا موقف قد كان يجب على أبي عثمان أن يرغب بنفسه عنه، ولا يُسِفَّ بها إليه. أفتراه لا يعلم أن سيبويه لا يرفع زيدًا إلا بالابتداء، ولا ينصبه إلا بنفس القول. وإنما غرض سيبويه هنا في قوله إن شئت رفعت بما نصبت أي إن شئت رفعت بعد القول الذي نصبت به»[4]، وأعرب لفظ سيبويه لمن يتوهم أن الباء متعلقة بالفعل

=

499-496/2

(1) الكتاب: 124/1

(2) من الطويل، وهو في ديوانه: 49، وفي شرح جمل الزجاجي: 52/3، وفي أوضح المسالك: 71/2، وفي التذييل والتكميل: 135/6

(3) الكتاب: 124/1، ولفظ الكتاب: "وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية".

(4) التنبيه: 67

(نصبت)، فقال: «أن يكون الباء في قوله بما متعلقة بمحذوف فيكون حينئذ حالًا من الفاعل، كقولك: خرج زيد بثيابه، أي خرج وثيابه عليه، أي خرج متلبسًا بثيابه، كقوله سبحانه: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[1] أي وزينته عليه، وقد مضى نحو هذا. فكذلك قول سيبويه، أي وإن شئت رفعت، والفعل الذي كان مرة ناصبًا معك، وفي لفظك حتى كأنه قال: وإن شئت رفعت مصاحبًا لفظك للفعل الناصب»[2]، وجعل السيرافي الباء في أحد احتماليه زائدةً، مثل الباء في قوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾[3] أي تنبت الدهن[4].

٦. حتى جارَّة، ويُنصب المضارع بأنْ مضمرة بعدها:

اختلف النحويون في عمل حتى على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الكوفيين، فحتى عندهم ناصبة للفعل بنفسها؛ لقيامها مقام كي وإلى أنْ، وكي وأنْ ناصبتان للفعل، وهي جارَّة للاسم بنفسها كذلك؛ لقيامها مقام إلى.

الثاني: مذهب الكسائي، وهو أن جرَّ الاسم بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة، فالتقدير في نحو قولك: ضربت القوم حتى زيدٍ، أي: حتى انتهى ضربي إلى زيدٍ.

الثالث: مذهب البصريين، وهو أن حتى من عوامل الأسماء، وهي جارَّة، وأنها لا تنصب الفعل بنفسها، بل بأن مضمرة بعدها، ولا يصح أن تكون ناصبة للفعل

---

(1) سورة القصص: 79

(2) التنبيه: 67

(3) سورة المؤمنون: 20

(4) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 460/1

بنفسها؛ لأن عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال ولا تعمل فيها، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه من جرِّها للاسم وإضمار أن بعدها بالفعل المنصوب بقول الشاعر:

داوَيْتُ غَبْنَ أَبِي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ

حَتَّى المَصِيفِ وَتَغْلُوَ القِعْدانُ[1]

فمجيء الفعل منصوبًا بعد عطفه على الاسم المجرور -ولم يكن قبله فعل منصوب-؛ يوجب تقدير أن لأنها مع الفعل بعدها بمنزلة الاسم، وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه، ولا تكون ناصبة جارة في آنٍ وفي موضع واحد[2].

وأما سيبويه فقد أثبت في كتابه كما يقول ابن جني: «حتى الناصبة للفعل[3]، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجر[4]، وهذا ناف لكونها ناصبة له، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال، فضلًا عن أن تُعمل فيها. وقد استقر من قوله في غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة للفعل، وليست فيها حتى[5]. فعلم بذلك

---

(1) من الكامل لم ينسب لقائل، وهو في الإنصاف: 599/2، وهو: وفيه: (عَيْنَ) بدل (غَبْنَ)، و(يَغْلُوَ) بدل (تَغْلُوَ)، وفي توجيه اللمع: 249، وفي المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1080

(2) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 597/2-598

(3) يريد قوله في الكتاب في باب حتى: 16/3 «اعلم أن حتى تنصب على وجهين»

(4) وعدّه إياها من حروف الجر التي لا يجوز إضمارها كافٍ لإثبات أنها حرف جر عنده، قال في باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر 383/2: «وذلك الكاف في أنت كزيد، وحتى، ومُذ»

(5) وذلك في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء، والباب الذي يتلوه هو باب الحروف التي تضمر فيها أنْ، قال فيه: «وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعلَ. وحتى، وذلك قولك: حتى تفعلَ ذاك فإنما انتصب هذا بأنْ، وأنْ ههنا مضمرة؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محالًا، لأن اللام =

وبنصه عليه في غير هذا الموضع أنَّ (أنْ) مضمرة عنده بعد حتى، كما تضمر مع اللام الجارة في نحو قوله سبحانه: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾[1] ونحو ذلك. فالمذهب إذًا هو هذا»[2]

وهكذا قرر أهل أصول النحو في تعارض القولين لعالم واحد ولم يعلِّل أحد القولين ليؤخذ به وينسب له، فينبغي أن يؤخذ بقوله الأليق به والأنسب لمذهبه، ويُتأوَّل الآخر إن أمكن[3]، وهكذا فعل ابن جني فأوَّل قول سيبويه بأن حتى ناصبة بقوله: «وإنما جاز أن يُتسمح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبًا بحرف لا يذكر معها؛ فصارت في اللفظ كالخلف له، والعوض منه، وإنما هي في الحقيقة جارة لا ناصبة»[4]، وهو بذلك لم يحمل كلام سيبويه على ظاهره في حتى، وسوَّغ قوله: (حتى الناصبة للفعل) بإضمار (أنْ) العامل الحقيقي للنصب في الفعل بعدها.

وقد ذهب عدد من شراح الكتاب مذهب ابن جني في هذه المسألة، وأن (حتى) ليست بناصبة للمضارع بنفسها، بل بـ(أنْ) مضمرة بعدها[5].

=

وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال»، انظر: الكتاب: 3/5-6

(1) سورة الفتح: 2

(2) الخصائص: 1/204

(3) انظر: الخصائص: 1/203

(4) الخصائص: 3/260-261

(5) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/208-209، والتعليقة: 2/135، وشرح كتاب سيبويه للرماني: 4/1675-1681

المبحث الثاني: المسائل الصرفية

١ .علامة التأنيث في مثل حمراء الهمزة منقلبةً عن الألف:

للتأنيث علامات هي: التاء، والألف المقصورة، نحو: حبلى، والهمزة التي قبلها مدٌّ عند الكوفيين والزجاجي، نحو: حمراء، وهي عند البصريين بدل من الألف المقصورة[1].

ويقال: ألف التأنيث الممدودة، فنُسب المدُّ إليها؛ لوقوع ألف التأنيث بعده[2]، وهذا هو مذهب البصريين، وإليه ذهب ابن جني، فالهمزة عندهم أصلها الألف التي في مثل (حُبلى)، فلما وقعت بعد ألف زائدة والتقى ساكنان قلبت ألف التأنيث همزة، إذ لم يجُز حذف إحداهما؛ لأن الأولى للمد والكلمة بنيت على ذلك، وإذا حذفت الثانية زال علم التأنيث، فلم يكن إلا قلبها همزة، وأما الكوفيون والزجاجيُّ فذهبوا إلى أن الهمزة هي العلامة ولم تنقلب عن ألف، وذهب الأخفش إلى أن الألف والهمزة بعدها معًا علامة التأنيث، وقال بعضهم إن الألف الأولى هي علامة التأنيث، وهذا قول مردود؛ لأن علامة التأنيث لا تقع حشوًا، ولم تكن إلا طرفًا[3].

واستدلَّ ابن جني على ما ذهب إليه من أن الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث بزوالها لزوال الألف التي انقلبت بسببها، وذلك في الجمع فقالوا: صحاريُّ، فلما انقلبت الألف الأولى التي هي للمدِّ ياءً لانكسار ما قبلها، قلبت علامة التأنيث ياءً لوقوع الياء التي انقلبت عن المدِّ قبلها، ولو كانت الهمزة هي علامة التأنيث كما قال الكوفيون لثبتت إذ لا موجب لقلبها ياء كما قالوا: دَرارِيء في جمع دُرِّيء وهي هنا همزة أصلية

---

(1) انظر: ارتشاف الضرب: 636

(2) انظر: المقاصد الشافية: 379/6

(3) انظر: المنصف: 155، وارتشاف الضرب: 636

وليست منقلبة فثبتت في الجمع، وقد نسب ابن جني هذا المذهب إلى سيبويه، وهو بذلك يردُّ مذهب الكوفيين بهذه الحجة[1].

وعلى ذلك فابن جني يرى أن الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث هي وحدها علامة التأنيث، ويدفع ما قد يُتوهم من ظاهر قول سيبويه (ألفا التأنيث)، حيث قال: «فإن قيل: فإن سيبويه يقول في مواضع من الكتاب: فعلتَ بألفي التأنيث وصنعت بهما[2]. يعني هذه الألف والهمزة؟

قيل: إنما قال هذا لأن هذه الهمزة لما كانت لا تنفكُّ من كون هذه الألف قبلها وهي مصاحبة لها وغير مفارقة، أطلق هذا اللفظ عليهما تجوُّزًا»[3].

ويردُّ ابن جني قول من قال بأن الهمزة والمدَّ قبلها هما معًا علامة التأنيث بقوله: «ويدل على أن الهمزة وحدها علم التأنيث، أنك إذا جمعت مثل (صحراء وخُنفُساء) بالألف والتاء فإنما تغيِّر الهمزة وحدها وتدع الألف بحالها. وذلك قولهم: (صحراوات وخنفساوات) فقلبُك الهمزة في هذا الجمع نظير حذف التاء من طَلَحات؛ لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث.

ولو كانت الألف قبلها داخلة معها في أنها علامة تأنيث لوجب تغييرها في الجمع كما وجب تغيير الهمزة لما كانت علامة تأنيث، فتركهم الألف بحالها وتغييرهم

---

(1) انظر: المنصف: 155-157

(2) وقد ورد هذا اللفظ في مواضع كثيرة من الكتاب، منها: 215/3، و420/3، و617/3، وغيرها

(3) المنصف: 154

الهمزة، دلالة على أن الهمزة وحدها علامة التأنيث»[1]، وردَّ بعضهم رأي الأخفش بأنه ليس في كلام العرب ما علامة التأنيث فيه حرفان[2].

ومما يؤيد رأي ابن جني في هذه المسألة قول سيبويه في جمع صحراء وعذراء: «وقد قالوا صحارٍ وعذارٍ، وحذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث، ليكون آخره كآخر ما فيه علامة التأنيث»[3]، أي أنهم حذفوا الهمزة ليكون آخره كآخر حُبلى[4]، ولعل هذا النصَّ يقوِّي ما ذهب إليه ابن جني في تفسير كلام سيبويه، وتبيين مذهبه، وأما قوله: «ولا تغيُّر الألفان عن حالهما قبل التصغير؛ لأنهما بمنزلة الهاء»[5] فجعله الألفين بمنزلة الهاء لا يعني أنه يعدُّهما معًا علامة التأنيث، ولعل ذلك من قبيل التجوز كما قال أبو الفتح، والدليل على ذلك أنه عنون الباب بقوله: «هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف»[6]، فما دعاه إلى فصل الألفين إلا أنه لا يعدهما معًا علامة التأنيث، والله أعلم.

---

(1) المنصف: 155

(2) انظر: تمهيد القواعد: 4610/9

(3) الكتاب: 609/3

(4) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 345/4

(5) الكتاب: 420/3

(6) السابق: 419/3

وإلى مذهب ابن جني يذهب السيرافي في شرحه للكتاب، ولعل مذهب الفارسي هو مذهب أبي الحسن الأخفش، فالهمزة والألف قبلها معًا علامة التأنيث عنده، ولعله بذلك يحمل قول سيبويه (ألفا التأنيث) على ظاهره[1].

٢ .[a]التاء في أخت وبنت ليست علامة للتأنيث:

تاء التأنيث أظهر علامات التأنيث، وامتازت بأن قُدِّرت، نحو قولهم: كتِف، ويدلُّ على تأنيث الاسم الذي أضمرت فيه التاء: الإضمار، والإشارة، والتصغير، واطِّراد الجمع في القلَّة على أفعُل إذا كان رباعيًّا، وبالحال، والنعت، والخبر، وبتجريد عددها منها[2].

وتجيء تاء التأنيث للتمييز بين صفة المذكر والمؤنث، وهو الأكثر، ويكثر مجيئها للتمييز بين الآحاد من الجنس في المخلوق، نحو: تَمَر وتَمَرة، ويقلُّ مجيئها لتمييز المذكر من المؤنث في الأسماء غير الصفات، نحو: إنسان وإنسانة، وكذلك لتمييز الآحاد من الجنس المصنوع، نحو: سفينة وسفين، ولتمييز الجنس من الواحد، نحو: كمْأة للجنس، وكمْء للواحد[3].

وقد تلزم التاء ما يشترك فيه المذكر والمؤنث، نحو: رَبْعة للمعتدل والمعتدلة، وقد تلازم ما يخص المذكر، نحو: بُهمة للشجاع، وقد تلحق لفظًا مختصًّا بالمؤنث لتأكيد تأنيثه، نحو: ناقة، وللمبالغة، نحو: راوية، ولمعاقبة ياء مفاعيل، نحو: زنادقة، وللدلالة على النسب، نحو: أشاعثة، وللدلالة على تعريب الأسماء الأعجمية، نحو: الكَيْلَجة، وقد تجيء عوضًا عن محذوف، نحو: عدة، وإقامة، وتزكية، وقد

---

(1) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 479/3، والتعليقة: 12/2

(2) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: 1733-1734

(3) انظر: السابق: 1734-1735

تلحق ما يخلو من الصفات من التاء إذا أريد به معنى الفعل، نحو: هذه مرضعة ولدًا الآن أو غدًا[1].

وأما تاء أخت وبنت فذهب بعضهم إلى أنها تاء تأنيث، ونُسب هذا المذهب إلى الكوفيين[2]، وإليه ذهب السيرافي، وذهب أكثر النحويين إلى أنها مبدلة من لام الفعل، واختُلف في كونها مبدلة من واو أو ياء.

وقال السيرافي إن اللام فيهما سقطت إذ الأصل أن يقال: بَنَوة وأَخَوة، فلما سقطت اللام بقيتا على حرفين فزيدت تاء التأنيث فيهما، واستدلَّ على أن التاء للتأنيث بسقوطها في الجمع إذ يقال: بنات وأخوات، وهي مع كونها للتأنيث ملحقة لبنت بجِذْع، ولأخت بقُفْل، ووزنهما عنده فِعْتُ، وفُعْت، وضعَّف قول من قال بأن التاء منقلبة عن واو؛ لأن الواو لا تكاد تقلب تاء إلا في أوائل الكلم[3].

وقد ذهب ابن جني مذهب أكثر النحويين في أن التاء في بنت وأخت ليست للتأنيث، وبذلك فسَّر قول سيبويه، قال محتجًّا: «وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث، كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن، لسكون ما قبلها. هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نصَّ عليه في باب ما لا ينصرف فقال: لو سميت بهما رجلًا لصرفتهما معرفة[4]، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم»[5]، فاحتجَّ ابن جني لما ذهب إليه وفسَّر به قول سيبويه بحجَّتين، الأولى: سكون ما قبل تاء أخت وبنت، وتاء التأنيث لا

---

(1) انظر: السابق: 1735-1737

(2) انظر: ارتشاف الضرب: 636

(3) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 116/5

(4) الكتاب: 221/3، ولفظه: «وإن سميت رجلًا ببنت أو أخت صرفته».

(5) سر صناعة الإعراب: 149

يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، إلا إن كان ما قبل تاء التأنيث ألفًا، نحو: قناة[1]، والأخرى: ما نص عليه سيبويه من أنها لو كانت للتأنيث لما انصرفتا لو سمي بهما للعلمية والتأنيث، وهي عنده بدل من الواو الواقعة موقع اللام؛ لأن إبدالها من الواو أكثر من الياء[2].

ثم قال ابن جني: «على أن سيبويه قد تسمَّح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال: هما علامتا تأنيث[3]. وإنما ذلك تجوُّز منه في اللفظ لأنه أرسله غفلًا، وقد قيَّده وعلله في باب ما لا ينصرف، والأخذ بقوله المعلل أولى من الأخذ بقوله الغفل المرسل»[4]، وهذا ما قرره علم أصول النحو في تعارض قولين لعالم واحد، بأن يؤخذ بقوله المعلل ويؤول قوله المرسل، فأول ابن جني قول سيبويه المرسل بأن تاء أخت وبنت للتأنيث فقال: «ووجه تجوزه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث، صارتا كأنهما علامتا تأنيث»[5]، وهو بذلك يدفع ما قد يتوهم من لفظ سيبويه، وظاهر كلامه.

---

(1) انظر: الخصائص: 200/1

(2) انظر: المنصف: 59/1

(3) انظر: الكتاب: 236/4-237 قال: «وأما التاء فتؤنث بها الجماعة نحو: منطلقات، وتؤنث بها الواحدة نحو هذه طلحة ورحمة وبنت وأخت»، وكذلك: «وإذا أضفت إلى أخت قلت: أَخَوِيٌّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس. وذا القياس قول الخليل، من قبل أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، ورددت إلى الأصل، فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء، وهي أردُّ له على الأصل».

(4) سر صناعة الإعراب: 149

(5) سر صناعة الإعراب: 149

وقال من ذهب هذا المذهب: إن الصيغة فيهما علم التأنيث، والمراد بالصيغة نقلها من فَعَلٍ إلى فُعْلٍ في أخت، ومن فَعَلٍ إلى فِعْلٍ في بنت، وإبدال التاء من الواو، وهذا عمل اختُصَّ بالمؤنث[1]، قال ابن جني: «فلما عُدلا عن فَعَلٍ إلى فِعْلٍ وفُعْلٍ وأبدلت لاماهما تاء فصارتا بنتًا وأختًا كان هذا العمل وهذه الصيغة علمًا لتأنيثهما؛ ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من التأنيث رفضت هذه الصيغة البتة، فقلت في الإضافة إليهما: بنويٌّ وأخويٌّ؛ كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها البتة، نحو حمراويٍّ وطلحيٍّ وحُبلويٍّ»[2]، وقال في موضع آخر: «ويدل أيضًا على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة، وذلك نحو ابنة وبنت، فالصيغة في بنت قامت مقام الهاء في ابنة، فكما أن الهاء علم تأنيث لا محالة، فكذلك صيغة بنت علم لتأنيثها»[3].

واستدلَّ بعضهم على أن هذه التاء ليست للتأنيث بأنه لا يوقف عليها بالهاء[4].

٣. إدغام الهاء في الحاء:

الإدغام هو: النطق بحرفين متماثلين أولهما ساكن والثاني متحرك من غير فصل بينهما، أي بالاعتماد على مخرج الحرف اعتمادًا قويًّا، والغرض منه التخفيف؛ لأن النطق بحرفين متماثلين على التوالي فيه ثقل[5].

---

(1) انظر: شرح المفصل: 5/121-122

(2) الخصائص: 1/201

(3) سر صناعة الإعراب: 150

(4) انظر: شرح الشافية للرضي: 3/317

(5) انظر: شرح المفصل: 10/121، وشرح الشافية للرضي: 3/234-235

ومن الإدغام ما هو واجب، ومنه الجائز، ومنه الممتنع، فيجب الإدغام في مواضع منها: إذا التقى متماثلان الأول منهما ساكن والثاني متحرك، وإن كانا في كلمتين، أو كان المتماثلان متحركين في كلمة واحدة وليس أحدهما للإلحاق، ويمتنع في مواضع منها: إذا تحرك الأول وسكن الثاني، وصارت الحركة حاجزًا بينهما يمنع من الإدغام، ويمتنع أيضًا إذا كان أحد المتماثلين للإلحاق، وإذا أدَّى الإدغام إلى الالتباس بمثال، وإذا وقعا في كلمتين وقبل الأول حرف ساكن غير مدة، ويجوز الإدغام إذا وقع المتماثلان في كلمتين وقبل الأول حرف متحرك أو مدة[1].

ويكون الإدغام في المتقاربين بعد جعلهما متماثلين، أي بإبدال أحدهما من الآخر، والتقارب يكون في مخارج تلك الحروف، أو في صفاتها، أو فيهما معًا، وضابط إدغام المتقاربين انتفاء اللبس، فإن أوقع الإدغام في التباس بناء بآخر لم يجُز، سواء وقع المتقاربان في كلمة واحدة أو كلمتين.

وجاز على ذلك إدغام الهاء في الحاء إذا تقدمت الهاء بعد إبدالها حاءً، وذلك لقرب مخرج الهاء من مخرج الحاء فكلاهما من الحلق، الأولى من أقصاه، والثانية من وسطه، وكل منهما رخوتان مهموستان، وذلك نحو: اجبَهْ حاتمًا، فيقال: اجبحَّاتمًا، وأما إذا تأخرت الهاء وتقدمت الحاء فهي عند بعضهم ليس فيها إلا البيان، ولا يجوز الإدغام، وذلك لأن الإدغام يوجب إبدال الحاء هاء، والهاء أثقل في النطق من الحاء، إذ هي أدخل مخرجًا، وأجاز بعضهم الإدغام بإبدال الهاء حاء ولو تقدمت الحاء، وذلك نحو: اذبحْ هذه، فيقال: اذبحَّاذه، والبيان أحسن تفاديًا للثقل الحاصل من إبدال الهاء حاء[2].

---

(1) انظر: المفصل: 418

(2) انظر: الكتاب: 449/4، والمقتضب: 342/1، والمفصل: 423-424، والممتع: 663/2 =

وقد ذكر سيبويه إدغام الهاء في الحاء، وقال: «ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله:

كَأَنَّهـــا بَعْـــدَ كَـــلالِ الزاجِـــرِ وَمَسْـحِي مَـرٌّ عُقَـابٍ كاسِـرِ [1]

يريدون: ومَسْحِهِ»[2]، واعترض عليه بعض النحويين بأن إدغام الهاء في الحاء يوجب إسكان الحاء، وإذا سكنت الحاء فقد التقى ساكنان، وهذا لا يصحُّ، وردَّ ابن جني هذا الاعتراض مفسِّرًا قول سيبويه بقوله: « فقال سيبويه كلامًا يُظَنُّ به في ظاهره أنه أدغم الحاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حاء، فصار في ظاهر قوله: «ومَسْحٍّ». واستدرك أبو الحسن ذلك عليه، وقال: إن هذا لا يجوز إدغامه لأن السين ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين. فهذا -لعمري- تعلق بظاهر لفظه، فأما حقيقة معناه فلم يرد محض الإدغام، وإنما أراد الإخفاء، فتجوَّز بذكر الإدغام، وليس ينبغي لمن قد نظر في هذا العلم أدنى نظر أن يظن بسيبويه أنه ممن يتوجه عليه هذا الغلط الفاحش، حتى يخرج فيه من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن لأن هذا الشعر من مشطور الرجز، وتقطيع الجزء الذي فيه السين والحاء «وَمَسْ حِهِي»: "مَفاعِلُنْ"، فالحاء بإزاء عين مَفاعِلُنْ، فهل يليق بسيبويه أن يكسر شعرًا وهو من ينبوع العروض وبحبوحة وزن التفعيل»[3].

=

و679-281، وشرح المفصل: 136/10، وشرح الشافية للرضي: 235/3

(1) من مشطور الرجز، ولم ينسب لقائل، وهو في الانتصار لسيبويه على المبرد: 268، وفي الحجة: 397/2، وفي المخصص: 139/8، وفي الدر المصون: 550/7

(2) الكتاب: 450/4

(3) سر صناعة الإعراب: 58-59

ولعل ابن جني تفرَّد في توجيه كلام سيبويه في هذه المسألة من بين شراح الكتاب، فالسيرافي والفارسي ذكرا استدراك أبي الحسن على سيبويه، ولم يوجِّها كلامه على الوجه الذي حمله عليه ابن جني[1].

الخاتمة

توصَّل الباحثان بعد دراسة هذه المسائل لعدد من النتائج، تتلخَّص في الآتي:

-أن بعض كلام سيبويه ملبس واحتاج حقًّا لدفع ذلك التوهم بدليل قاطع يثبت ما قصده سيبويه -من وجهة نظر ابن جني-، كما في مسألة علامة التأنيث في مثل حمراء، فقد ساق أدلة أثبت فيها أن سيبويه لم يُرِد بقوله: (ألفا التأنيث) أنهما معًا علامة التأنيث، وبعض كلامه لم يحتجْ معه إلى دليل قاطع يثبت فيه مراد سيبويه؛ فمراد سيبويه واضح، كما في مسألة إدغام الهاء في الحاء، فقد اكتفى بإثبات أن ما يؤدي إليه الحكم بالإدغام من التقاء الساكنين، وكسر وزن البيت، ليس بفائتٍ سيبويه.

-أن من أساليب ابن جني في إثبات مراد سيبويه الحقيقي: الاستدلال بنصٍّ وارد في الكتاب يثبت مذهبه، أو بقاعدة كلية أثبتها النحويون، وقد اجتمعت في مسألة حتى الجارَّة، فقد أثبت ابن جني أنه قد تكرر في أكثر من موضع في الكتاب ذكر سيبويه لها

(1) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 419/5، والتعليقة: 177/5-178

على أنها حرف جرٍّ، وأن عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال ولا تعمل فيها، حتى وإن تسمَّح سيبويه في لفظه في بعض المواضع فقال: (حتى الناصبة للفعل).

-تنوع تعليلات ابن جني التي علل بها استخدام سيبويه لبعض الألفاظ الملبسة، فمرة يكتفي بالتعليل بالتجوُّز في اللفظ، كما في إطلاقه الإدغام على الإخفاء، ومرة بإرادة المعنى وعدم الاستعمال، كما في قول سيبويه: بأن فجارِ معدولة عن الفجرة، ومرة بالتصاحب كما في تعليله لقوله: ألفا التأنيث، ومرة بالتعاقب، كما في تعليله لقوله: حتى الناصبة للفعل.

-استعمال ابن جني نصوص سيبويه التي شرحها في التقعيد لبعض القواعد الأصولية، التي كانت مادَّة كتابه (الخصائص)، فقد وضع قاعدة ترجيحية إذا تعارض قولان لعالم واحد، فيؤخذ بقوله الأنسب والأليق بمذهبه، ويؤول قوله الآخر، ويؤخذ بقوله المعلل، ويطرح قوله المرسل.

قائمة المصادر والمراجع

[1] القرآن الكريم

[2] إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد بن محمد البنَّا، ت: د. شعبان محمد إسماعيل، ط1، بيروت (عالم الكتب)، القاهرة (مكتبة الكليات الأزهرية)، 1407هـ.

[3] ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، ت: د. رجب عثمان محمد ود. رمضان عبدالتواب، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1418 هـ.

[4] الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، ت: د. عبدالحسين الفتلي، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1417 هـ.

[5] أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، ت: د. محمود محمد الطناحي، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1413هـ.

[6] الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، ت: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1416هـ.

[7] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، دار الفكر، د.ت

[8] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، دار الفكر، د.ت

[9] التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، مصر، الناشر: عيسى البابي الحلبي، 1976م
[10] التذكرة في القراءات الثمان، لابن غَلْبون المقرئ الحلبي، ت: أيمن رشدي سويد، ط1، جامعة أم القرى، 1412هـ.
[11] التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، ت: د. حسن هنداوي، ط1، دمشق، دار القلم، 1419هـ.
[12] التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، ت: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، القاهرة، مطبعة الأمانة، 1410هـ.
[13] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، ت: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، ط1، القاهرة، دار السلام، 1428هـ.
[14] التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. سيدة حامد عبدالعال ود. تغريد حسن أحمد عبدالعاطي، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 2010م
[15] تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، ت: خليفة محمد خليفة بديري، ط1، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، 1425هـ.
[16] توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، ت: أ.د. فايز زكي محمد دياب، ط1، القاهرة، دار السلام، 1423هـ.
[17] الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، ط1، دمشق، دار المأمون للتراث، 1404هـ.

[18] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام هارون، ط4، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1418هـ.

[19] الخصائص، لأبي الفتح عثمان ابن جني، ت: محمد علي النجار، بيروت، دار الكتاب العربي، د.ت

[20] الدر المصون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت: د. أحمد محمد الخرَّاط، ط1، دمشق، دار القلم، 1406هـ.

[21] ديوان ابن قيس الرقيات، ت: د. محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر، د.ت

[22] ديوان الأعشى، ت: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، د.ت

[23] ديوان امرئ القيس، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، القاهرة، دار المعارف، 1984م

[24] ديوان الحطيئة، ت: د. مفيد محمد قميحة، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ.

[25] ديوان زهير بن أبي سلمى، ت: علي حسن فاعور، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1408هـ.

[26] ديوان القطامي، ت: د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط1، بيروت، دار الثقافة، 1960م

[27] ديوان النابغة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، القاهرة، دار المعارف، د.ت

[28] السبعة، لابن مجاهد، ت: د. شوقي ضيف، ط2، القاهرة، دار المعارف، 1400هـ.

[29] سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: د. حسن هنداوي، ط2، دمشق، دار القلم، 1413هـ.

[30] شرح التسهيل، لابن مالك الأندلسي، ت: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر، 1410هـ.

[31] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ت: فواز الشعار، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ.

[32] شرح الشافية، للرضي الإستراباذي، ت: محمد نور الحسن وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، 1402هـ.

[33] شرح الكافية، للرضي الإستراباذي، ت: حسن الحفظي ويحيى بشير مصطفى، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417هـ.

[34] شرح الكافية الشافية، لابن مالك الأندلسي، ت: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى، 1402هـ.

[35] شرح كتاب الحدود في النحو، لعبدالله بن أحمد الفاكهي، ت: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط1، 1408هـ.

[36] شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ت: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1429هـ.

[37] شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرماني، ت: أ.د. شريف عبدالكريم النجار، ط1، عمَّان، دار عمار، 1442هـ.

[38] شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، د.ت

[39] الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408هـ.

[40] الكشاف، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ت: خليل مأمون شيحا، ط3، بيروت، دار المعرفة، 1430هـ.

[41] المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، ط1، دار الطباعة الكبرى الأميرية، د.ت

[42] مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، ت: د. حاتم صالح الضامن، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405هـ.

[43] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، ت: د. مازن المبارك ود. محمد علي حمد الله، ط1، دمشق، دار الفكر، 1384هـ.

[44] المفصل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت: د. فخر صالح قدارة، ط1، عمَّان، دار عمار، 1425هـ.

[45] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، ط1، جامعة أم القرى، 1428هـ.

[46] المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني، ت: كاظم بحر المرجان، العراق، دار الرشيد للنشر، 1982م

[47] المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، ط1، القاهرة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1415هـ.

[48] الممتع، لابن عصفور الإشبيلي، ت: د. فخر الدين قباوة، ط1، بيروت، دار المعرفة، 1407هـ.

[49] المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: مصطفى إبراهيم وعبدالله أمين، ط1، إدارة إحياء التراث القديم، 1373هـ.

[50] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، ت: عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1413هـ.

References:

[1] Ālqr'ān al-Karīm

[2] Itḥāf Fuḍalā' al-bashar bi-al-qirā'āt al-arba'ah 'ashar, lil-Shaykh Aḥmad ibn Muḥammad albnnā, t : D. Sha'bān Muḥammad Ismā'īl, Ṭ1, Bayrūt ('Ālam al-Kutub), al-Qāhirah (Maktabat al-Kullīyāt al-Azharīyah), 1407h

[3] Irtishāf al-ḍarb, li-Abī Ḥayyān al-Andalusī, t : D. Rajab 'Uthmān Muḥammad Wad. Ramaḍān 'bdāltwāb, Ṭ1, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, 1418h

[4] al-Uṣūl fī al-naḥw, li-Abī Bakr ibn al-Sarrāj, t : D. 'bdālḥsyn al-Fatlī, ṭ3, Bayrūt, Mu'assasat al-Risālah, 1417h

[5] Amālī Ibn al-Shajarī, lhbh Allāh ibn 'Alī ibn Muḥammad ibn Ḥamzah al-Ḥasanī al-'Alawī, t : D. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, Ṭ1, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, 1413h

[6] al-Intiṣār li-Sībawayh 'alá al-Mibrad, li-Abī al-'Abbās Aḥmad ibn Muḥammad ibn Wallād al-Tamīmī, t : D. Zuhayr 'bdālmḥsn Sulṭān, Ṭ1, Bayrūt, Mu'assasat al-Risālah, 1416h

[7] al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn, li-Kamāl al-Dīn Abī al-Barakāt al-Anbārī, t : Muḥammad Muḥyī al-Dīn 'Abd-al-Ḥamīd, Bayrūt, Dār al-Fikr, D. t

[8] Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik, li-Jamāl al-Dīn Ibn Hishām al-Anṣārī, t : Muḥammad Muḥyī al-Dīn 'Abd-al-Ḥamīd, Bayrūt, Dār al-Fikr, D. t

[9] al-Tibyān fī i'rāb al-Qur'ān, li-Abī al-Baqā' al-'Ukbarī, t : 'Alī Muḥammad al-Bajāwī, Miṣr, al-Nāshir : 'Īsá al-Bābī al-Ḥalabī, 1976.

[10] al-Tadhkirah fī al-qirā'āt al-thamān, li-Ibn ghalbwn al-Muqri' al-Ḥalabī, t : Ayman Rushdī Suwayd, Ṭ1, Jāmi'at Umm al-Qurá, 1412.

[11] al-Tadhyīl wa-al-takmīl, li-Abī Ḥayyān al-Andalusī, t : D. Ḥasan Hindāwī, Ṭ1, Dimashq, Dār al-Qalam, 1419h

[12] al-Taʿlīqah ʿalá Kitāb Sībawayh, li-Abī ʿAlī al-Fārisī, t : D. ʿAwaḍ ibn Ḥamad al-Qawzī, Ṭ1, al-Qāhirah, Maṭbaʿat al-Amānah, 1410h

[13] Tamhīd al-qawāʿid bi-sharḥ Tas′hīl al-Fawāʾid, li-Muḥibb al-Dīn Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad al-maʿrūf bnāẓr al-Jaysh, t : U. D. ʿAlī Muḥammad Fākhir wa-ākharūn, Ṭ1, al-Qāhirah, Dār al-Salām, 1428.

[14] al-Tanbīh ʿalá sharḥ mushkil abyāt al-Ḥamāsah, li-Abī al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī, t : D. Sayyidat Ḥāmid ʿAbd-al-ʿĀl Wad. Taghrīd Ḥasan Aḥmad ʿbdālʿāty, al-Qāhirah, Dār al-Kutub wa-al-Wathāʾiq al-Qawmīyah, 2010m

[15] Tanqīḥ al-albāb fī sharḥ ghawāmiḍ al-Kitāb, li-Ibn Kharūf, t : Khalīfah Muḥammad Khalīfah Budayrī, Ṭ1, Ṭarābulus, Manshūrāt Kullīyat al-Daʿwah al-Islāmīyah, 1425h

[16] Tawjīh al-Lumaʿ, li-Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn al-Khabbāz, t : U. D. Fāyiz Zakī Muḥammad Diyāb, Ṭ1, al-Qāhirah, Dār al-Salām, 1423h

[17] al-Ḥujjah lil-qurrāʾ al-sabʿah, li-Abī ʿAlī al-Fārisī, t : Badr al-Dīn Qahwajī wa-Bashīr jwyjāby, Ṭ1, Dimashq, Dār al-Maʾmūn lil-Turāth, 1404h

[18] Khizānat al-adab wa-lubb Lubāb Lisān al-ʿArab, lʿbdālqādr ibn ʿUmar al-Baghdādī, t : ʿAbd al-Salām Hārūn, ṭ4, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, 1418.

[19] al-Khaṣāʾiṣ, li-Abī al-Fatḥ ʿUthmān Ibn Jinnī, t : Muḥammad ʿAlī al-Najjār, Bayrūt, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, D. t

[20] al-Durr al-maṣūn, li-Aḥmad ibn Yūsuf al-maʿrūf bi-al-Samīn al-Ḥalabī, t : D. Aḥmad Muḥammad alkhrrāṭ, Ṭ1, Dimashq, Dār al-Qalam, 1406h

[21] Dīwān Ibn Qays al-Ruqayyāt, t : D. Muḥammad Yūsuf Najm, Bayrūt, Dār Ṣādir, D. t

[22] Dīwān al-Aʿshá, t : D. Muḥammad Ḥusayn, Maktabat al-Ādāb bi-al-Jamāmīz, D. t

[23] Dīwān Imri' al-Qays, t : Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, ṭ4, al-Qāhirah, Dār al-Maʿārif, 1984m

[24] Dīwān al-Ḥuṭay'ah, t : D. Mufīd Muḥammad Qumayḥah, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1413h

[25] Dīwān Zuhayr ibn Abī Salmá, t : ʿAlī Ḥasan Fāʿūr, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1408h

[26] Dīwān al-Qaṭāmī, t : D. Ibrāhīm al-Sāmarrā'ī wa-Aḥmad Maṭlūb, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Thaqāfah, 1960M

[27] Dīwān al-Nābighah, t : Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, ṭ2, al-Qāhirah, Dār al-Maʿārif, D. t

[28] al-Sabʿah, li-Ibn Mujāhid, t : D. Shawqī Ḍayf, ṭ2, al-Qāhirah, Dār al-Maʿārif, 1400h

[29] Sirr ṣināʿat al-iʿrāb, li-Abī al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī, t : D. Ḥasan Hindāwī, ṭ2, Dimashq, Dār al-Qalam, 1413h

[30] Sharḥ al-Tas′hīl, li-Ibn Mālik al-Andalusī, t : D. ʿAbd-al-Raḥmān al-Sayyid Wad. Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Ṭ1, Dār Hajar, 1410.

[31] Sharḥ Jamal al-Zajjājī, li-Ibn ʿUṣfūr, t : Fawwāz al-Shaʿʿār, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1419h

[32] Sharḥ al-shāfiyah, lil-Raḍī al-Istrābādhī, t : Muḥammad Nūr al-Ḥasan wa-ākharūn, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1402h

[33] Sharḥ al-Kāfiyah, lil-Raḍī al-Istrābādhī, t : Ḥasan al-Ḥifẓī wyḥyá Bashīr Muṣṭafá, Ṭ1, Jāmiʿat al-Imām Muḥammad ibn Saʿūd al-Islāmīyah, 1417h

[34] Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah, li-Ibn Mālik al-Andalusī, t : D. ʿbdālmnʿm Aḥmad Harīdī, Ṭ1, Jāmiʿat Umm al-Qurá, 1402h

[35] Sharḥ Kitāb al-ḥudūd fī al-naḥw, l‘bdāllh ibn Aḥmad al-Fākihī, t : D. al-Mutawallī Ramaḍān Aḥmad al-Damīrī, Ṭ1, 1408h

[36] Sharḥ Kitāb Sībawayh, li-Abī Sa‘īd al-Sīrāfī, t : Aḥmad Ḥasan Mahdalī wa-‘Alī Sayyid ‘Alī, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1429h

[37] Sharḥ Kitāb Sībawayh, li-‘Alī ibn ‘Īsá al-Rummānī, t : U. D. Sharīf ‘Abd-al-Karīm al-Najjār, Ṭ1, ‘mmān, Dār ‘Ammār, 1443h

[38] Sharḥ al-Mufaṣṣal, li-Muwaffaq al-Dīn ibn Ya‘īsh, Idārat al-Ṭibā‘ah al-Munīrīyah, D.t

[39] al-Kitāb, li-Abī Bishr ‘Amr ibn ‘Uthmān ibn Qanbar sybwyh, t : ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, ṭ3, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, 1408h

[40] al-Kashshāf, li-Abī al-Qāsim Jār Allāh Maḥmūd ibn ‘Umar al-Zamakhsharī, t : Khalīl Ma’mūn Shīḥā, ṭ3, Bayrūt, Dār al-Ma‘rifah, 1430.

[41] Almkhṣṣ, li-Abī al-Ḥasan ‘Alī ibn Ismā‘īl ibn sydh, Ṭ1, Dār al-Ṭibā‘ah al-Kubrá al-Amīrīyah, D. t

[42] Mushkil i‘rāb al-Qur’ān, li-Abī Muḥammad Makkī ibn Abī Ṭālib al-Qaysī, t : D. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, ṭ2, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, 1405h

[43] Mughnī al-labīb ‘an kutub al-a‘ārīb, li-Jamāl al-Dīn ibn Hishām al-Anṣārī, t : D. Māzin al-Mubārak Wad. Muḥammad ‘Alī Ḥamad Allāh, Ṭ1, Dimashq, Dār al-Fikr, 1384h

[44] al-Mufaṣṣal, li-Abī al-Qāsim Maḥmūd ibn ‘Umar al-Zamakhsharī, t : D. Fakhr Ṣāliḥ Qadārah, Ṭ1, ‘mmān, Dār ‘Ammār, 1425h

[45] al-Maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, li-Abī Isḥāq Ibrāhīm ibn Mūsá al-Shāṭibī, t : D. ‘Abd-al-Raḥmān ibn Sulaymān al-‘Uthaymīn wa-ākharūn, Ṭ1, Jāmi‘at Umm al-Qurá, 1428h

[46] al-Muqtaṣid fī sharḥ al-Īḍāḥ, l'bdālqāhr al-Jurjānī, t : Kāẓim Baḥr al-marjān, al-'Irāq, Dār al-Rashīd lil-Nashr, 1982m

[47] al-Muqtaḍab, li-Abī al-'Abbās Muḥammad ibn Yazīd al-Mibrad, t : Muḥammad 'bdālkhālq 'Uḍaymah, Ṭ1, al-Qāhirah, Wizārat al-Awqāf, Lajnat Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī, 1415h

[48] al-Mumti', li-Ibn 'Uṣfūr al-Ishbīlī, t : D. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Ma'rifah, 1407h

[49] al-Munṣif, li-Abī al-Fatḥ 'Uthmān ibn Jinnī, t : Muṣṭafá Ibrāhīm w'bdāllh Amīn, Ṭ1, Idārat Iḥyā' al-Turāth al-qadīm, 1373h

[50] Ham' al-hawāmi' fī sharḥ jam' al-jawāmi', li-Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, t : 'Abdussalām Hārūn w'bdāl'āl Sālim Mukarram, Bayrūt, Mu'assasat al-Risālah, 1413h